«لندن والشرق الأوسط»: 4 ملايين استرليني تسهيلات لبناء مركز أبحاث

أعلن بنك لندن والشرق الاوسط، وهو أكبر بنك اسلامي في اوروبا، ويضم من كبار مساهميه كلا من بنك بوبيان والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، انه قدم تسهيلات تمويلية متوافقة مع الشريعة الاسلامية تبلغ 4 ملايين جنيه استرليني لمصلحة بناء مركز «هافر هل ريسرتش بارك» للابحاث الذي سيستقطب مواقع خاصة للشركات واخرى للسكن الخاص على مساحة 29.5 هكتارا شمال غرب مدينة هافرهل في منطقة سفولك في المملكة المتحدة، حيث من المتوقع ان يوفر هذا المشروع عند استكماله الفي وظيفة جديدة و450 الف قدم مربعة من المساحات المكتبية والمختبرات المؤجرة، اضافة الى وحدات سكنية لما يقارب من 350 شخصا.

«عزل» رئيس شركة قطرية - كويتية

علي الخالدي

علمت القبس أن مجموعة من المستثمرين الكويتيين والقطريين يمثلون مجاميع استثمارية مرموقة، يمتلكون شركة تطوير إنشائية مقرها دولة قطر، قاموا خلال الأسبوع الماضي وبمساندة وزارة الأعمال والتجارة القطرية بـ«عزل» العضو المنتدب والرئيس التنفيذي.

وبيّنت المصادر أن «تحالف الملاك» بعد عزل العضو المنتدب شكّل مجلس إدارة جديداً وعيّن رئيساً تنفيذياً جديدا للشركة.

ولفتت المصادر الى ان مجلس الادارة الجديد سيقوم بعزل العضو المنتدب السابق من جميع مناصبه التي كان يتقلدها في الشركات التابعة في الكويت وقطر خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وأهمها شركة طيران خاصة كويتية.

الجدير بالذكر أن رأسمال الشركة يبلغ 620 مليون ريال قطري، وهي تمتلك رخصا تجارية تشغيلية عديدة، ومنها على سبيل المثال رخصة «طيران خاصة» صادرة من الكويت، ورخصة لإدارة عقود الـ«بي أو تي» صادرة من دولة قطر، وهي تعتبر رخصة فريدة من نوعها على مستوى دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى رخصة إخلاء طبي قطرية.

وقالت مصادر متابعة: ان الامور تسير بأتجاه فتح تحقيق في كل ذلك لمعرفة سلامة الإجراءات والوقوف على معلومات متصلة بالعبث والتلاعب، ويتعيّن فتح الدفاتر والوقوف أمام المخالفات إذا وجدت وتحويلها إلى النيابة إذا تطلب الأمر ذلك، وهذا يشمل كل من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة.

عضو مجلس حكماء البنك الوطني

أوباما يعيِّن محمد العريان رئيساً لمجلس الرئيس للتنمية العالمية

● محمد العريان والسفيرة الاميركية السابقة في الكويت وإبراهيم دبدوب.. في صورة عندما حضر العريان إلى الكويت بدعوة من البنك الوطني

عين الرئيس الاميركي باراك اوباما الدكتور محمد العريان - مصري الاصل اميركي الجنسية - رئيسا لمجلس الرئيس للتنمية العالمية.

ويشغل الدكتور محمد العريان منصب المسؤول التنفيذي الأول والمسؤول المشارك للاستثمار بشركة إدارة الاستثمار بالمحيط الهادي «بيمكو»، وهما منصبان يشغلهما منذ عام 2007. والعريان عضو المجلس الاستشاري الدولي لبنك الكويت الوطني.

وفي عام 2006 انضم الى شركة ادارة جامعة هارفارد في منصب الرئيس والمدير التنفيذي قبل ان يعود الى «بيمكو» عام 2007.

وكان الدكتور العريان قد عمل في صندوق النقد الدولي لمدة 15 عاما، وعمل خلالها في منصب نائب مدير من 1995 إلى 1997.

نحو الاستغناء عن خدمات بعض العاملين

البورصة: هيئة السوق تطلب مبررات الإبقاء على موظفين

محمد شعبان

أرسلت هيئة السوق طلباً إلى البورصة، الأسبوع الماضي، تطلب فيه من كل القيادات إبداء الأسباب والمبررات التي على أساسها تمت عملية التجديد للعاملين مع أو تحت نطاق هذه الإدارة أو تلك.

ويتضمن النموذج ذكر المهام والتفاصيل التي يقوم بها من تم التجديد لهم للاستمرار في المهام الوظيفية في البورصة، إضافة إلى المبررات. إلى ذلك، يشعر عدد من مسؤولي السوق بحرج شديد تجاه مطلب الهيئة الذي يقضي بتحديد الشريحة التي سيتم إنهاء خدماتها في نهاية مارس 2013.

من جهة أخرى، أفادت مصادر السوق بأنه سيتم الالتزام بتزويد الهيئة بجميع البيانات المطلوب تعبئتها بشأن مهام الموظفين ومبرراتهم في الموعد المحدد غداً 24 ديسمبر الجاري.

وفي شأن نسبة التخفيض التي طلبتها هيئة السوق من إدارة البورصة، فالاتجاه هو إلى ترك الأمر للهيئة، حيث إن قيادة السوق على قناعة بأن بعض ما يطلب منها مخالف للواقع، وليس بإمكانها الاستغناء عن أي أحد برأيها، ومصرَّة على رأيها بأن شركة البورصة الجديدة هي التي لها الحق في أن تقرر من تحتاج ومن لا تحتاج من الموظفين.

على صعيد آخر، خرج مدير عام البورصة فالح الرقبة إلى مهمة رسمية إلى ألمانيا تخص عمل البورصة ونشاطها، وسيحضر اجتماعات عدة تتعلق بنظام «الأوبشن» والخيارات والأدوات الجديدة التي ستضاف إلى نظام التداول الجديد.

وكُلِّف الرقبة أحد نوابه بإدارة مرفق البورصة حتى عودته من المهمة، التي سيلحق خلالها بفريق البورصة الذي يضم ثمانية من قيادات السوق بمختلف الإدارات من نظم المعلومات والحاسب الآلي وغيرها من الإدارات.. المتواجد حالياً لدى «ناسدك أومكس» في استوكهولم. في السياق نفسه، كشفت مصادر أن مساعي البورصة الحالية المتعلِّقة بالمرحلة الثانية من نظام التداول الآلي، قد تصطدم بملف الخصخصة، وقد يتم توقيف تطبيقها، وفق المصادر. في التفاصيل، تقول المصادر إن بنك HSBC انتهى من عملية التقييم النهائية، ويقوم حالياً بعملية مراجعة وتدقيق شاملة للبيانات لإصدار التقرير النهائي أواخر يناير 2013.

وباعتبار أن عمليات التقييم النهائية قامت على أساس ما تم صرفه وتشغيله من مرحلة نظام التداول الآلي، فإن أي تطورات لاحقة على النظام ستكون كلفة على الشركة التي ستتم خصخصة البورصة تحتها. كما أن أي خطوة في شأن المضي قدماً نحو صرف مبالغ إضافية على استكمال نظام التداول ستكون خارج التقييم النهائي الذي قام به البنك المستشار. على صعيد متصل، أشارت مصادر إلى أن تقييمات جديدة أو إضافة أي تعديلات ستكون بمنزلة عودة إلى الوراء، وستتغير الكثير من المعطيات.

وقدّر حجم المبالغ التي تم تصرفها حتى الآن من مبلغ 18.5 مليون دينار كويتي المرصودة لتحديث نظام التداول بنحو 9 ملايين تقريباً.

● مساكين موظفو البورصة

في تركيا

بنك برقان ينجز عملية الاستحواذ على «يوروبنك تكفن»

اعلن بنك برقان أنه قد أنجز عملية الاستحواذ على حصة تبلغ 99.26% من مصرف يوروبنك تكفن، وذلك من يوروبنك إي.أف.جي مقابل 99.8 مليون دينار كويتي (627 مليون ليرة تركية). هذا ويمتلك بنك برقان الآن، ومنذ 21 ديسمبر 2012، مصرف يوروبنك تكفن والشركات التابعة له كليا (إي. أف.جي اسطنبول للأسهم وإي.أف.جي للتأجير). وقد حصل بنك برقان على كافة الموافقات من الهيئات الرقابية في الكويت وتركيا على عملية الاستحواذ.

وفي هذا الصدد، صرح رئيس مجلس إدارة بنك برقان، ماجد عيسى العجيل: «يواصل القطاع الاقتصادي والمصرفي التركي إظهار أداء إيجابي، بعد أن أظهر تكيّفا لافتا طوال الأزمة المالية العالمية، مقدما بذلك فرصا لنمو مطرد طويل المدى. ويوفر عدد سكان تركيا الكبير والمتنامي والشاب المترافق مع موقعها الاستراتيجي بين أوروبا والشرق الأوسط، علاوة على تدفقات الأعمال المتزايدة مع الشرق الأوسط، إمكانات قوية للمزيد من النمو الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل».

وأضاف العجيل قائلا: «واود ان اغتنم هذه المناسبة لأشكر بنك الكويت المركزي ووكالة التنظيم والإشراف على الأعمال المصرفية في تركيا وهيئة أسواق رأس المال التركية، ويوروبنك إي.أف.جي ومجموعة تكفن ومستشارينا وزملاءنا الجدد، وهم إدارة يوروبنك تكفن والشركات التابعة وموظفوها على دعمهم طوال مراحل عملية البيع والتسلم».

وفي السياق ذاته، علق الرئيس التنفيذي في بنك برقان إدواردو إيغورن على عملية الاستحواذ بالقول: «انسجاما مع أهداف خطة الشركة لتوسيع انتشارنا وحجمنا وقدراتنا من خلال عمليات الاستحواذ الاستراتيجية، سيحصل بنك برقان على مدخل قدم إلى السوق المصرفي التركي الواعد من خلال امتياز موجود يقوده طاقم إداري متمرّس يقدم بدوره خدمات مصرفية واسعة للشركات وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملاء التجزئة مقابل ثمن مغرٍ ودونما احتساب كلفة الشهرة. وحضورنا في تركيا سيعزز استراتيجية بنك برقان للتوسع إقليميا ويدعمها أكثر».

القدومي: «توب العقارية» تعرض مشاريع فلل في اسطنبول

أعلن مدير ادارة العقارات في مجموعة توب العقارية محمد وليد القدومي عن مشاركة المجموعة في معرض العقار والمال والاستثمار الذي تنظمه شركة اسكان في هيلتون المنقف، خلال الفترة من 26-23 ديسمبر الجاري، وقال ان المجموعة تواصل طرح مشاريعها المميزة لعملائها في منطقة ميلتون كينيز ببريطانيا، والتي تطورها مجموعة باريت هومز، وكذلك طرح مشروع برجي تيراس تيما في اسطنبول الذي تطوره مجموعة انانلار العقارية.

وقال القدومي إن المجموعة تواصل طرح عدد محدود من الفلل في منطقة ميلتون كينيز، والتي نجحت خلال الاشهر الماضية باستقطاب عدد كبير ومميز من المشترين والمهتمين ايضا، واضاف بان الشهر الحالي يشهد تسليم 28 فيلا لملاكها الجدد، بالاضافة الى عدد من الفلل تم تسليمها لملاكها خلال الاشهر الماضية، وبين القدومي ان عددا كبيرا ايضا من العائلات

● محمد قدومي

موجودة حاليا في بريطانيا، لزيارة المشاريع والتعرف عليها عن كثب، واتمام اجراءات الشراء لبعضهم، وبين القدومي ان المعرض يعتبر فرصة مناسبة لطرح ما تبقى من فلل، ولاتاحة الفرصة لجمهور المنطقة العاشرة، للتعرف عليها. وقال القدومي مضيفا ان الفلل المعروضة تتالف من 5-4 غرف نوم، وباسعار تبدأ من 250 الف جنيه استرليني ولغاية 450 الف جنيه، مشيرا الى ان الفلل ستكون جاهزة للتسليم في مدة اقصاها شهر يونيو 2013.

وعن المشاريع في تركيا قال القدومي إن ابرز المشاريع التي سنعمل على عرضها بالمعرض مشروع تيراس تيما، وهو عبارة عن برجين سكنيين في منطقة أتاكنت، وهي من المناطق الرئيسية والحيوية في اسطنبول، وتبعد عن مطار اتاتورك حوالى 8 كم، بينما تبعد عن منطقة تقسيم وشارع الاستقلال حوالى 26 كم. واشار القدومي الى ان المنطقة تشهد حاليا أكبر عدد من المشاريع التي تنفذ في اسطنبول، وتسمى باسطنبول الجديدة، مشيرا الى انه جار انشاء أكبر مدينة ترفيهية فيها (تيما بارك)، بالاضافة الى عدد من الجامعات والمجمعات التجارية.

8130 مواطناً

الكويتيون أوائل في التملك العقاري خليجياً

الرياض - كونا - أوضح تقرير حول نسب تملك العقار لمواطني دول مجلس التعاون في الدول الأعضاء الأخرى زيادة ملحوظة في حالات تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى، وقد تصدَّر الكويتيون متملكي العقار في الدول الأعضاء بنصف حالات التملك.

وأظهرت البيانات الإحصائية التي أعدتها إدارة الإحصاء بقطاع شؤون المعلومات في الأمانة العامة لمجلس التعاون تصدر المواطنين الكويتيين أعداد المتملكين للعقار من مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى، حيث بلغ عددهم 8130 مواطناً، تلاهم السعوديون بعدد بلغ 2312 مواطناً متملكاً للعقار في الدول الأعضاء الأخرى.

وجاء مواطنو الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بـ 2267 مواطناً وبعدهم مواطنو دولة قطر ومملكة البحرين وسلطنة عمان في المراتب الرابعة والخامسة والسادسة بعدد 1326 و1086 و986 مواطناً متملكاً للعقار في الدول الأعضاء الأخرى على التوالي.

وأظهرت البيانات الإحصائية أن عدد حالات تملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى خلال عام 2011 بلغ 16107 حالات تملك بنسبة زيادة قدرها 51.1 في المائة، مقارنة بعام 2010 الذي سجلت فيه 10657 حالة تملك.

وأوضحت الإحصائية ارتفاع الإجمالي التراكمي لحالات شراء العقار ليبلغ 93767 حالة تملك في نهاية عام 2011، مقارنة بـ 77804 حالات تملك في نهاية عام 2010.

وحلَّت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى في استقطاب مواطني دول المجلس للتملك فيها في عام 2011 وبعدد 10873 حالة تملك لتحقق نسبة قدرها 67.5 في المائة من إجمالي عدد المتملكين للعقار من مواطني دول المجلس في الدول الأعضاء الأخرى.

وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الثانية، حيث بلغ عدد حالات تملك العقار فيها 3364 حالة تملك بنسبة استقطاب قدرها 20.9 في المائة من الإجمالي.

أما مملكة البحرين، فجاءت في المرتبة الثالثة بـ 1189 حالة تملك بنسبة استقطاب قدرها 7.4 في المائة، بينما حلّت كل من الكويت ودولة قطر والمملكة العربية السعودية في المراتب الرابعة والخامسة والسادسة بنسب قدرها 1.9 و1.3 و1 في المائة على التوالي.

ويمثل السماح بتملك مواطني دول المجلس للعقار في الدول الأعضاء الأخرى أحد المسارات العشرة للسوق الخليجية المشتركة التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001، حيث يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء معاملة مواطنيها نفسها دون تفريق أو تمييز.

وقد مر السماح بتملك العقار بمراحل عدة، حيث سمحت المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية الموحَّدة في عام 1981 لمواطني دول المجلس بتملك العقار في الدول الأعضاء الأخرى، ونصت المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية لعام 2001، على المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في تملك العقار.

إلا أن ذلك تم وفقاً لعدد من الضوابط التي تم تخفيفها تدريجياً حتى صدر آخر تنظيم لتملك العقار في الدورة الـ 23 للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدوحة ديسمبر 2002، وتخلص من معظم تلك القيود.

أعداد الكويتيين والخليجيين المتملكين للعقار في دول التعاون